التجديد النحوى

عند ابن مضاء القرطبى

دكتور

عبد النعيم عبد السلام خليل

قسم اللغة العربية

كلية آداب قنا - جامعة جنوب الوادى

التجديد النحوى
عند ابن مضاء القرطبى

تقديم:

الدعوة إلى تجديد النحو العربى وتيسيره ، دعوة جد قديمة ، ظهرت بظهور المؤلفات النحوية الأولى - وأولها كتاب سيبويه - وما صاحبها من عسر فى فهم بعض القواعد النحوية ، وما اقترنت به من تأويل وتقدير زاد هذه القواعد غموضاً وتعمية على الدارسين والباحثين بله الطلاب الناشئين .

وكان لهذا واللبس والإغراق - أحياناً - فى التقدير والتأويل بحثاً عن استقامة القاعدة وإطرادها من جانب وتأثر النحو ببعض العلوم الأخرى والثقافات الأجنبية من جانب آخر أثره فى إذكاء روح العداوة والشحناء بين الشعراء والنحويين فى كثير من الأحيان .

وما خصومة الفرزدق الشاعر الأموى المعروف ت ١١٠ هـ وأبى أسحق الحضرمى ت ١١٧ هـ إلا صدى لذلك ، حيث رد الثانى على الأول بعضاً من إعراب شعره[1] ، وكذلك ما كان بين المتنبى ت ٣٥٤ هـ وابن خالويه ت ٣٧٠ هـ ، حيث دارت بينهما مناظرات حول النحو وقواعده ، بل نجد هذه الخصومة أحياناً بين النحويين أنفسهم ، يظهر ذلك فيما صرح به أبو على الفارسى عن معاصره أبى الحسن الرمانى

(١) انظر : أبو الطيب اللغوى . مراتب النحويين ، ص ٣١ .
- المرزبانى ، الموشح ، ص ٤١ .

ت ٣٧٤ هـ ، حيث يقول : إن كان النحو ما يقوله الرمانى فليس معنا منه شىء ، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شىء[١] .

ولا نعدم أن نجد من بين الأعراب أنفسهم الذين يتكلمون اللغة بالسليقة من يضيق بالنحو وقواعده ، يقول أحدهم :

ماذا لقيت من المستعربين ومن ... تأسيس نحوهم هذا الذى ابتدعوا
إن قلت قافية منى يكون لها ... معنى يخالف ما قاسوا وما وصفوا
قالوا لحنت وهذا الحرف منخفض ... وهذا نصب وهذا ليس يرتفع
ما كل شعرى معروف لكم فخذوا ... ما تعرفون وما لم تعرفوا فدعوا[٢]

وهذا أعرابى آخر وقف على مجلس الأخفش النحوى البصرى المعاصر لسيبويه فسمع كلام أهله فى النحو وما يدخل معه فحار وعجب وأطرق ووسوس فقال له الأخفش : ما تسمع يا أخا العرب ؟ قال : أراكم تتكلمون بكلامنا فى كلامنا بما ليس من كلامنا»[٣] . ومن هنا كانت الحاجة إلى قراءة نحوية جديدة تزيل عن النحو ما علق به من مشكلات جعلت الكثيرين يجأرون بالشكوى ويعزفون عن دراسته ، فظهرت تلك المقدمات والمختصرات التى اضطلع أصحابها بهذا الغرض ، ومن بينها :

١ - مقدمة فى النحو منسوبة إلى خلف الأحمر ت ١٨٠ هـ .

٢ - مختصر فى النحو الكسائى ت ١٩٨ هـ .

٣ - مختصر فى النحو للجرمى ت ٢٢٥ هـ .

٤ - مختصر فى النحو لأبى موسى الحامضى ت ٣٠٥ هـ .

٥ - مختصر فى النحو للزجاج ت ٣١٠ هـ .

(١) السيوطى : بغية الرعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، جـ ٢ ، ص ١٨١ .

(٢) أبو حيان التوحيدى : الإمتاع والمؤانسة ، جـ ٢ ، ص ١٣٩ .

(٣) السابق والصفحة وانظر : أبو سعيد السيرافى : أخبار النحويين البصريين ، ص ٧٧ وما بعدها .
- ابن جنى : الخصائص ، جـ ١ ، ص ٢٤٠ ، ٢٤١ .

٦ - الجمل للزجاجى ت ٣٣٧ هـ .

٧ - التفاحة فى النحو لأبى جعفر النحاس ت ٣٢٨ هـ .

٨ - الإيضاح فى النحو والتكملة فى الصرف لأبى على الفارسى ت ٣٧٧ هـ .

٩ - اللمع لابن جنى ت ٣٩٢ هـ .

وغير هذه المؤلفات كثير مما وصل إلينا بعضه واندثر الآخر فيما اندثر من تراث لغوى.

والحق أن كل هذه المؤلفات كما يبدو من أسمائها إنما كان الغرض منها التيسير بهدف التعليم ، لذلك فإن أياً منها لم يمس أصول النظرية النحوية للوصول إلى الهدف المنشود وإنما كان طريقهم إلى التعلم والتعليم الاختصار والحذف المخل فى كثير من الأحيان ، حتى أن بعضهم كان يسرد أبواب النحو العربى كلها فى عناوين مختصرة بغرض تيسيرها للحفظ والإستظهار .

المحاولة الوحيدة التى يمكن أن نقول عنها إنها سلكت طريقاً آخر مختلفاً عن طريق الاختصار والحذف ، هى محاولة ابن مضاء القرطبى ت ٥٩٢ هـ فى كتابه «الرد على النحاة» ، حيث عمد إلى تيسير النحو العربى بالنظر فى أصول النظرية النحوية وإعادة قراءتها من جديد فناقش الأصول والمبادىء النظرية لمدرسة البصرة أو قل لنحاة المشرق فى ضوء أصول ومبادىء جديدة لم يسبقه إليها أحد ، ومن هنا فقد لاقى هذا المؤلف من العناية والدراسة والتحليل ، ما لم يلقه مؤلف آخر منذ أن قام بنشره وتحقيقه الدكتور شوقى ضيف عام ١٩٤٧ م .

ولقد اكتسبت هذه المحاولة التجديدية من قبل ابن مضاء أهميتها فى الدرس النحوى، لأسباب عدة ، تذكر منها :

أ - أنها المحاولة الوحيدة التى تمس أصول النظرية النحوية ، فهى تمتاز عن سابقاتها فى ذلك فهذه المحاولات لا تعدو أن تكون تنسيقاً لأبواب النحو العربى من حيث التقديم والتأخير والزيادة والحذف وإدراج بعضها فى بعض وفصل بعضها عن بعض .

ب - أنها أول دراسة تلفت أنظار الباحثين ، وخاصة المحدثين منهم ، إلى أن النحو العربى يحتاج إلى قراءة جديدة ، أساسها البحث فى أصول النظرية النحوية

فتحذف منهـا ما لا نحتاج إليه ونضيف إلـيها ما يحتاجه الدارسون والـباحثون مما يعين على وضوح خيوطها وتيسيرها تنظيراً وتطبيقاً .

جـ - أنها أول محاولة يشـهر صاحبها سيفه فى وجه نظرية العـامل ، يريد أن يهدمها من أساسها ، وهـو بذلك قد وجه كثيراً من البـاحثين نحو هذه النظرية فـانقسموا فريقين ، مؤيد ومعارض ، وفى ذلك ما يعود على الدرس اللغوى بعظيم الفائدة .

د - أول محاولة تنـاول صاحبها الدراسات النحويـة القديمة بالنقد والتحـليل ، بعد أن كانت هذه الدراسة تتمـتع بقدسية تقف بالدراسات النقدية تجاهـها عند حدود الثناء والمدح ، ولا يجروء بـاحث أن يتطلع إلى أكـثر من ذلك ، حتى قيـل عن كتاب سيبويه «إنه من أراد أن يصنع كتاباً فى النحو بعد كتاب سيبويه فليستحى» ، بل إن من المعاصـرين من يحرص إلى الآن أشد الحرص عـلى الطريقة القـديمة فى دراسة النحو جمـلة وتفصيلاً ، ويثقون بـها كل الثقة ، ويرون أن النحـو لا يحتاج إلى تجديد بعد أن مضـى عليه ذلك الأمد الطويل من الـسنين ، يتقبله جهابـذة العلماء وأئمة النحو ، ولو كـان فيه نقض لكانوا أهدى إليه وأجدر مـنا بمعرفته[1] . ولقد صرح المستشرق الألمـانى يوهان فك بمثل ذلك حيث يقول : " . . . ولـقد تكفلت القواعد الـتى وضعها النحـاة العرب ، فى جهد لا يـعرف الكلل وتضحـية جديرة بالإعجـاب ، بعرض اللغـة الفصحـى وتصويرها فـى جميع مظـاهرها من نـاحية الأصوات والصـيغ، وتركيب الجمـل ، ومعانى المفـردات على صورة شاملـة حتى بلغت كتب القواعد الأساسية عندهم مستوى من الكمال لايسمح بزيادة المستزيد»[2] .

ولسنا نغـض من شأن هذا المجهود الضخـم الذى بذله العلماء الـعرب ، منذ أقدم العصور للحفاظ علي اللغة العربية فى جميع مستويات الدرس اللغوى ، إذ لا ينكر ذلك إلا جاحد أو مكابر لكننا نقف فى وجه أية دعوة تحاول أن توصد الباب أمام الباحثين فى أى علم من العلوم ، تحت أى سبب من الأسبـاب ، وقديماً قال الجاحظ «ما على الناس شىء أضر من قولهم : ما ترك الأول للآخر شيئاً» ، وقال المازنى «وإذا قال العالم قولاً متقـدماً فللـمتعلـم الاقتداء به، والانتـصار له، والاحتـجاج لخلافه إن وجـد إلى ذلك سبيلاً» .

(١) انظر : عبد المتعال الصعيدى ، النحو الجديد ، ص ١١٠ .

(٢) يوهان فك : العربية ، دراسات فى اللغة واللهجات والأساليب ، ص ١٤ .

وهو المبدأ نفسه الذى أرسى دعائمه الخليل بن أحمد شيخ العربية منذ أكثر من أثنى عشر قرناً من الزمان ، حين سئل عن العلل التى يعتل بها فى النحو ، فقيل له : أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام فى عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندى أنه علة عللته منه ، فإن سنح لغيرى علة لما عللته من النحو هى أليق مما ذكرته ، بالمعلول فليأت بها[1] .

ومن هنا جاءت محاولة ابن مضاء القرطبى فى نقد النحو العربى والبحث فى أصول النظرية ، وقد استهدى كثير من الباحثين بهذه المحاولة فكانت منطلقاً لهم نحو النقد والتحليل والبحث[2] .

وبالرغم من أهمية هذه المحاولة فإننا لا نقف عندها موقف المؤيدين على طول الخط ، وإنما نقول بدءاً إن هناك الكثير مما ذكره ابن مضاء يحتاج إلى رؤية جديدة إذا ما تأمله الباحث تأملاً دقيقاً ، ولا ينبغى أن تخدعنا جدة المحاولة وطرافتها من جانب ، ومتابعة كثير من الباحثين لها من جانب آخر فى أن نسوق لها من الأسباب ما لا نؤمن به وإنما سأحاول - ما أمكن - أن أتناول آراء ابن مضاء القرطبى التجديدية بالنقد والتحليل والتمحيص : مستعيناً فى ذلك بنتائج الدرس اللغوى الحديث .

وقد قامت آراؤه أساساً على إلغاء نظرية العامل ، وترتب على إلغائها عنده ، إلغاء كل ما تبعها من مسائل نحوية ، مثل مسألة التنازع فى العمل ، ومسألة الاشتغال ومسألةالتقدير ، ومن ثم كان لزاماً علينا أن نقف عند كل مسألة من هذه المسائل بالنقد والتحليل ، علنا نقدم بذلك شيئاً يعين على وضوح الرؤية وبيان وجه الصواب .

(١) الزجاجى : الإيضاح فى علل النحو ، ص ٦٥ ، ٦٦ .

(٢) انظر : د. شوقى ضيف ، فى مدخل الرد على النحاة ، ص ٩ .

نظرية العامل

تقوم هذه النظرية فى أساسها على ثلاث ركائز هى :

١ - العامل .
٢ - المعمول .
٣ - الحركة الإعرابية .

فقد لاحظ علماء العربية ، منذ نشأة النحو العربى ، العلاقة التى تربط بين الوحدات اللغوية على مستوى التركيب ، فتصوروا أن هناك تفاعلاً بين الكلمات فى الجملة ، يترجم هذا التفاعل اللغوى بحركة إعرابية فى جميع الأحوال ، فإن لم تكن هذه الحركة ظاهرة ، فمقدرة ، وأطلقوا على إحدى هذه الكلمات عاملاً ، وهو يتطلب بالطبع معمولاً ، وحصيلة هذه العلاقة بين العامل والمعمول الحركة الإعرابية من رفع ونصب وجر وجزم .

فإذا قلت : شرب المريض الدواء ، فإن الفعل شرب هو العامل ، ومعموله المريض فاعلاً والدواء مفعولاً ، وهذا التصور العقلى من قبل النحويين أساسه .

١ - العلاقة الدلالية التى تربط بين الوحدات اللغوية على مستوى التركيب .
٢ - الوظيفة النحوية التي تشغلها الكلمة بين الكلمات الأخرى فى هذا التركيب .

ومن هذا المنطلق تتضح خيوط هذه النظرية ، وإذا أردنا التوضيح ، نقول : إن جملة: «ذاكر محمد درسه مذاكرة جيدة يوم الامتحان طلباً للنجاح» .

الكلمة الوحيدة التى تربط بين الوحدات اللغوية وتتجمع عندها خيوط الدلالة فى هذه الجملة هى كلمة «ذاكر» ، ولذلك قالوا : إنها العامل ، فهى الكلمة النشطة فى هذا التركيب ، ويمكن لنا أن نترجم هذه العلاقة بين هذه الوحدات إلى وظائف نحوية يتضح من خلالها دور هذه الكلمة ، فنقول :

ذاكر + محمد = فاعلية
ذاكر + درسه = مفعولية .
ذاكر + مذاكرة جيدة = نوعية
ذاكر + يوم الخميس = زمنية
ذاكر + طلباً للنجاح = علة

ولا نستطيع أن نأخذ كلمة محمد مثلاً لتؤدى هذا الدور الأساسى فى هذا التركيب وتوضح الدلالة المقصودة ، ومن ثم فإن لكلمة «ذاكر» وصفاً متميزاً عن بقية الكلمات فى الجملة . صحيح أن هناك علاقة بين الدرس ومحمد ، لكن هذه العلاقة تتضح عن طريق الفعل ذاكر حتى تترجم إلى هذه الدلالة المقصودة فلا يمكن القول : محمد الدرس كما أقول : ذاكر الدرس ، ولذلك فإنه يمكن أن نطلق على كلمة ذاكر فى التركيب السابق a kernel word على غرار ما يطلق عليه a kernel senteuce[1] .

وقد لاحظ عبد القاهر الجرجانى هذه العلاقة بين الوحدات اللغوية ، وأشار إلى أهمية كلمة ما فى تركيب ما ، حين قال « . . . وإعلم أن مثل واضع الكلام مثل من يأخذ قطعاً من الذهب أو الفضة فيذيب بعضها فى بعض حتى تصير قطعة واحدة، وذلك أنك إذا قلت : ضرب زيد عمراً يوم الجمعة ضرباً شديداً تأديباً له . فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم كلها على مفهوم هو معنى واحد لا عدة معانٍ كما يتوهمه الناس، وذلك أنك لم تأت بهذه الكلم لتفيده أنفس معانيها وإنما جئت بها لتفيده وجوه التعلق التى بين الفعل الذى هو ضرب، وبين ما عمل فيه، والأحكام التى هى محصول التعلق»[2] .

ولذلك نقول : إن جوهر نظرية العامل هو ما يسمى بالقرائن النحوية التى يتحصل عن طريقها بيان العلاقة بين العامل والمعمول ، وإن العامل فى أساسه فهم صحيح لعلائق التراكيب ، وتلك غاية الدرس النحوى .

ولكن لما ارتبطت هذه النظرية بنشأة النحو العربى تأثرت بما تأثر به هذا العلم من علوم أخرى عربية ووافدة[3] ، فالعامل فى أول أمره لم يكن إلا ملاحظة تضام أجزاء الكلام بعضها إلى بعض والتعليق فيها أو ارتباط الوظائف ، غير أن تقدم الزمن وطول

---

(١) انظر :

John Lyons : Semantics V. 2 p. (467) .

يقول :

a Kernel Sentence is a sentence that is not derived from any other sentenecs (or psir of senterce) by means of transformational rule, p. 467.

(٢) عبد القاهر الجرجانى ، دلائل الإعجاز ص ٣١٦ .

(٣) انظر : د. كمال محمد بشر : دراسات فى علم اللغة القسم الثانى ، ص ٥٤-٥٥ .

- د. عبده الراجحى : النحو العربى والدرس الحديث من ص ٩ إلى ص ٢٠ .

العهد بالدراسة النحوية والتخصص فيها وإرادة الاستمرار لها وتيارات الثقافة الوافدة وتطور العلوم الأخرى ، هذه كلها أدت إلى الابتعاد عن الغاية الأولى لنشأة النحو ، وأصبحت دراسة النحو نفسها هدفاً وغاية ، فوجدت نظرية العامل مع بقية المسائل النحوية من التفريع العقلى والتشعب فى البحث ما صار إليه»[1] .

ولهذا كان النحو العربى أحوج ما يكون إلى رؤية جديدة تكشف عنه ما علق به من هذه المشكلات ، وكانت محاولة ابن مضاء أول محاولة تحمل بذور هذا التجديد .

غير أن الفكر النحوى الجديد عند ابن مضاء القرطبى قام فى أساسه على إلغاء نظرية العامل تماماً من الدرس النحوى وذلك بهدف تنقية النحو بطرح ما يمكن أن يستغنى عنه النحوي ، من مسائل نحوية لا يرى ابن مضاء القرطبى فى دراستها أية فائدة ، يقول : قصدى من هذا الكتاب أن أحذف ما يستغنى النحوى عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه .

وهذا الذى أجمعوا على الخطأ فيه - فى نظر ابن مضاء - هو «ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظى وأن الرفع منها يكون بعامل لفظى وبعامل معنوى وعبروا عن ذلك بعبارات توهم فى قولنا : ضرب زيد عمراً أن الرفع الذى فى زيد والنصب الذى فى عمرو إنما أحدثه ضرب» ، ويدلل على ذلك بقول سيبويه «وإنما ذكرت ثمانية لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل ، وليس شىء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شىء أحدث ذلك فيه» ، ثم يقول : مظاهر ذلك أن العامل أحدث الإعراب وذلك بيّن الفساد»[2] .

فابن مضاء القرطبى ينكر بدءاً أن يعمل الفعل فى الجملة الرفع أو النصب ، ويقرر أن ذلك أمر بين الفساد .

ويعلل لذلك تعليلاً فلسفياً ، فيقول «أما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلاً وشرعاً ، ولا يقول به أحد من العقلاء ، لمعان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه» من ذلك «أن شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله ولا يحدث

(١) د. محمد حماسة : العلامة الإعرابية ، ص ١٦٧ .

(٢) ابن مضاء القرطبى : الرد على النحاة ، ص ٧٦ ، ٧٧ .

الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم الفاعل فلا ينصب زيد فى قولنا : إن زيداً ، إلا بعد عدم إن» .

ثم يرد على من يعتقد أن معانى الأفعال هى التى تعمل لا ألفاظها ، فيقول : «فإن قيل بم يرد على من يعتقد أن معانى هذه الألفاظ هى العاملة ؟ قيل : إن العامل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ، ويبرد الماء ، ولا فاعل إلا الله عن أهل الحق ، وفعل الإنسان وسائر الحيوان ، فعل الله تعالى ، كذلك الماء والنار ، وسائر ما يفعل ، وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها»[1] .

هذا مجمل ما ذكره ابن مضاء فى أصل هذه النظرية ، ولنا عليه ملاحظات نوجزها فيما يلى :

١ - إن نشأة النحو العربى فى أساسها نشأة تعليمية كان الغرض منها ، تعليم غير العرب اللغة العربية - التى يمثل الإعراب فيها عنصراً أساسياً - أو تعليمها العرب أنفسهم الذين تأثرت ألسنتهم بلغات الأجانب نتيجة الاختلاط والمجاورة ، فظهر اللحن فى كلام الموالى والمتعربين من عهد النبى ﷺ ، فقد روى أن رجلاً لحن بحضرته ﷺ ، فقال : أرشدوا أخاكم فقد ضل[2] .

ولم تكن هذه العملية التعليمية فى النحو العربى فى بدايته ، بأكثر من تعلم مواضع الرفع والنصب والجر والجزم فى الكلام العربى ، وهو ما يؤخذ من تلك القصة الشهيرة التى تروى أن أمير المؤمنين على رضى الله عنه سمع لحناً ، فقال لأبى الأسود الدؤلى اجعل للناس حروفاً وأشار إلى الرفع والنصب والجر[3] .

وإذا كانت هذه الحركات الإعرابية عنصراً أساسياً من عناصر نظرية العامل ، فإننا ندرك أن العامل فى بدايته لم يكن إلا ضرباً من التعليل للتعليم حيث أراد النحويون أن يربطوا هذه الحركات الإعرابية بدواع ومسببات تعين المتحدث على النطق بالحركة إن أدرك مسببها ، وما هذه الدواعى والمسببات إلا ما أطلقوا عليه

(١) السابق ، ص ٧٨ .

(٢) أبو الطيب اللغوى : مراتب النحويين ، ص ٢٣ .

(٣) السابق ، ص ٢٤ .

عوامل الرفع والنصب والجر والجزم ، ولذلك يقول الرضى فى تعريفه للعامل : «إن العامل فى الإسم ما يحصل بواسطته فى ذلك الاسم المعنى المقتضى للإعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة أو فضلة أو مضافاً إليه العمدة أو الفضلة»[1] .

أما ما يقوله ابن مضاء فمرده - فى نظرى - إلى سببين اثنين :

الأول : أنه كان يمثل إتجاهاً أندلسياً خاصاً ، يقوم على مناهضة كل ما هو شرقى فى صورة عامة ، مبعثها التنافس فى جميع المجالات بين الشرق والغرب ، نلاحظ ذلك عند ابن شهيد فى التوابع والزوابع حيث عارض بهذه الرسالة كبار شعراء المشرق من الجاهليين والإسلاميين ونفس الشىء نلاحظه عند ابن حزم .

ويبدو أن ذلك كان الإتجاه الغالب فى سياسة دولة الموحدين فى عصر يعقوب بن يوسف حيث قاد بنفسه الثورة ضد كل ما هو مشرقى حتى قيل أنه أمر بحرق كتب المذاهب الأربعة «يريد أن يرد فقه المشرق على المشرق وقد تبعه ابن مضاء القرطبى قاضى القضاة فى دولته فألف كتاب الرد على النحاة ، يريد أن يرد نحو المشرق على المشرق»[2] .

الثانى : أنه كان يدين بالظاهرية وتلك أساسها التمسك بظاهر اللفظ دون تقدير وتأويل ، وهى تمثل الإتجاه الوصفى فى علم اللغة ، وكلاهما يرفض التصور العقلى الذى تقوم على أساسه نظرية العامل ، ومن هنا يمكنه القول إن السبب الذى جعل الوصفيين يرفضون فكرة العامل ، هو نفسه الذى من أجله رفض ابن مضاء القرطبى هذه الفكرة .

٢ - إن المقصود بنظرية العامل فى النحو العربى هو توضيح العلاقة الدلالية والوظيفية بين الوحدات اللغوية على مستوى التركيب اللغوى ، إذ النحو بمفهومه الحديث ، دراسة للعلاقات الوظيفية بين الكلمات أو هو شبكة من العلاقات المتداخلة بين هذه الواحدات[3] .

(١) الرضى الاستراباذى : شرح الرضى على الكافية ، جـ ١ ، ص ٢٥ .

(٢) شسوق ضيف : الرد على النحاة . مدخل ، ص ١٧ .

(٣) انظر : د. كمال محمد بشر . دراسات فى علم اللغة . القسم الثانى . ص ١١ .
- د. تمام حسان . أشكال ندوة اللسانيات واللغة العربية سلسلة اللسانيات . تونس ص ١٥٩ .
- د. عبد الرحمن أيوب : التحليل الدلالى للجملة العربية ، ص ١٢٩ . =

فحين أقول إن الفعل قرأ يعمل النصب فى كلمة الدرس فى جملة : قرأ محمد الدرس ، والرفع فى الفاعل ، فذلك إن هو إلا إشارة إلى تلك العلاقة التى تربط بينهما فى هذا التركيب لا أكثر ، ولا أعتقد أن ذلك يغيب عن ابن مضاء قاضى قضاة دولة الموحدين ، وقد صرح بذلك حين قال : «. . . وأنا فى هذا الباب - باب التنازع - لا أخالف النحويين إلا فى أن أقول : علّقت ولا أقول : أعملت والتعليق يستعمله النحويون فى المجرورات وأنا أستعلمه فى المجرورات والفاعلين والمفعولين»[1] ، فهو بذلك يرتضى جوهر النظرية ، ويعترض على التسمية فقط ، ولا فرق - عندى - بين أن يقال نظرية العامل أو نظرية الربط ، أو نظرية التعلق ، إذ لا مساس بجوهر النظام الذى تعالجه هذه النظرية غير أننى أفضل أن نطلق عليها نظرية العامل لسببين :

١ - إن مصطلح العامل مصطلح له تاريخه[2] فى الدراسات النحوية ، وقد أصبح ذا دلالة واضحة ، ولا يحسن بنا أن نعمد إلى مصطلح آخر ليحمل نفس الدلالة ، ونحن بصدد تحديد المصطلحات ، وتعيين الحدود فيما بينها .

٢ - إن مصطلح التعليق الذى ارتضاه ابن مضاء القرطبى قد استخدم فى مسائل نحوية أخرى ، مثل التعليق فى الجار والمجرور الذى أشار إليه ، وباب ظن وأخواتها ، وتحديد دلالة المصطلح فى باب واحد أجدى فى الإفادة ، وأبعد عن اللبس .

ويجدر بنا أن نشير إلى أن عبد القاهر الجرجانى ت ٤٧١ هـ قد سبق ابن مضاء القرطبى فى الإشارة إلى مصطلح التعليق السابق الذى ارتضاه بديلاً عن الأعمال ، حيث يقول : «واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك ، علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا نظم فى الكلام ولا ترتيب حتى يعلّق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض ، وتَجعل هذه بسبب من تلك ، هذا ما لا يجهله عاقل ، ولا يخفى على أحد من الناس ، وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها ، ما معناه وما محصوله ، وإذا نظرنا فى ذلك

= - د. أحمد كشك : من وظائف الصوت اللغوى ، ص ٩ .
- Frank ' Palmer : Grammar p. 9.

(١) ابن مضاء : الرد ، ص ٩٤ .
(٢) انظر : سيبويه . الكتاب ، جـ ١ ، ص ١٣ .

علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً أو مفعولاً ، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثانى صفة للأول أو تأكيداً له ، أو بدلاً منه ، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثانى صفة أو حالاً أو تمييزا»[1] .

وهل نظرية العامل فى أساسها أكثر من أنها دراسة تعنى أولاً وأخيراً بالبحث عن الإرتباط الداخلى بين الوحدات المكونة للجملة ، وهى الدراسة التى يختص بها علم النحو بمفهومه الحديث حيث يعنى بالبحث فى التراكيب ، وما يرتبط بها من خواص ولا يقتصر فى العرف الحديث على البحث فى الإعراب ومشكلاته كما أراد له بعض المتأخرين من النحاة العرب ، وإنما يأخذ فى الحسبان أشياء أخرى مهمة كالموقعية والإرتباط الداخلى بين الوحدات المكونة للجملة أو للعبارة وما إلى ذلك من مسائل لها علاقة بنظم الكلام وتأليفه[2] . .

٣ - إن نظرية العامل ، دراسة عربية أصيلة تدل على عمق التفكير النحوى عند العلماء ، حيث نظروا من خلالها إلى البنية العميقة للتراكيب اللغوية ، التى ينادى بها العلماء المحدثون ، والتى قد يتطلبها فى كثير من الأحيان الوصول إلى الدلالة أس الدرس النحوى ، وما دراسة الوحدات اللغوية فى ضوء نظرية العامل إلا دراسة للوظائف النحوية الأساسية[3] فى البنية العميقة وإنعكاساتها فى البنية السطحية[4] .

٤ - إن نظرية العامل فى الدرى النحوى ترتبط إرتباطاً وثيقاً بما دعا إليه التحويليون فى الدراسات اللغوية الحديث حيث يقررون أن النحو ينبغى أن يربط البنية العميقة ببنية السطح والبنية العميقة تمثل العملية العقلية أو الناحية الإدراكية فى اللغة

(١) عبد القاهر الجوجانى : دلائل ص ٤٤ ، ٤٥ ، واظنر ، ص ٧٣ ، وما بعدها ، ص ١٥٠ ، ٣١٦ .

(٢) د. كمال محمد بشر . دراسات فى علم اللغة ، القسم الثانى ، ص ١١ .

(٣) نقصد بذلك أن الكلمة قد تأخذ فى جملتها وظيفتين إعرابيتين فى آن واحد ، إحداهما باعتبار البنية السطحية والأخرى باعتبار البنية العميقة ، وذلك مثل خبر ليس المقترن بحرف الجر الزائد ، كما قوله جل وعلا ﴿ أليس الله بكافٍ عبده ﴾ فالباء حرف جر زائد عمل الجر الظاهرى فى البنية السطحية ، أما باعتبار الدلالة فإن كلمة كافٍ تعرب خبراً لليس منصوباً .

(٤) انظر : د. محمود فهمى حجازى : البحث اللغوى ، ص ١٤١ .

Conceptual structures ، ودراسة هذه البنية تقتضى فهم العلاقات لا باعتبارها وظائف على مستوى التركيب ، ولكن باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير فى التصورات العميقة[١] .

وتحليل البنية السطحية إلى بنى عميقة عند التحويليين يعتمد كثيراً على علاقة الفعل بالوحدات اللغوية الأخرى فى الجملة مثال ذلك قولهم إن جملة مثل :

The Party was hard for Bill to leave . [٢]

يمكن أن تتحول عن طريق التحليل الشجرى إلى :

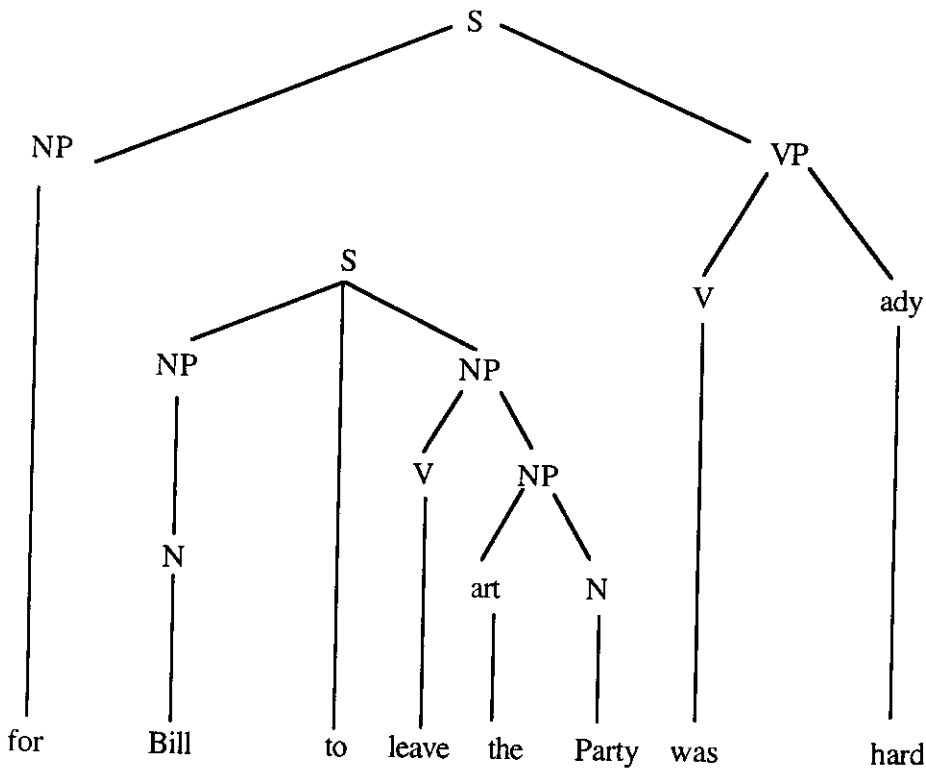

(١) د. عبد الراجحى ، النحو العربى ، ص ١٤٩ .

(٢) Neil Smith and deirdre Wilson : Modern Linguistics, p. 105.

وهى فى أصلها :

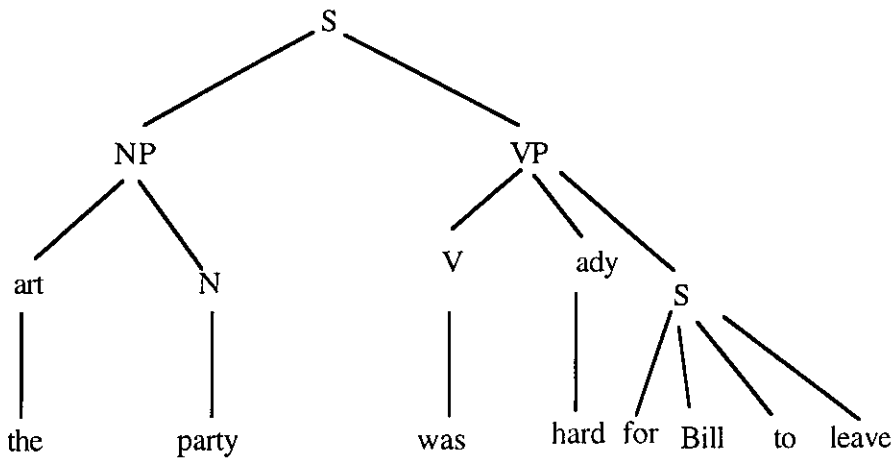

وتشكيل إستراتيجية هاتين البنيتين يقوم أساساً على إيجاد معمولات الفعل فى الجملة، يقول المؤلفان :

The strategy for writing deep structures based on this line of argument is to find the logical subject and object of each verb in a sentence and to provide a deep structure in which the logical subject appears immediately before its verb"[1]

وقد لاحظ الدكتور عبد الراجحى أن التعبير « in the scope of » فى عبارة بعض النحويين :

"For both sentences the proposition Martin fail his linguistics course is semantically in the scope of likely"

هذا التعبير ليس بعيداً - كما يقول الدكتور عبده الرااجحى - عن تلك التعبيرات التى جاءت فى النحو العربى عند الحديث عن العامل[2] .

(١) Ibid. p. 105.

(٢) انظر : د. عبده الراجحى : النحو العربى ، ص ١٥٠ .

٥ - إن نظرية العامل بمفهومها السابق فى النحو العربى ، تلتقى مع نظريات حديثة أخرى صادفت رواجاً وقبولاً وإنتشاراً واسعاً فى الدراسات اللغوية ، فكما أن الفعل هو حجر الزاوية فى هذه النظرية ، إذ أن العمل منوط به أو بما يشبهه أو بما يؤول به أو بما فيه رائحته كما قال ابن هشام فى المغنى[١] ، فهو عنصر مركزى أيضاً فيما أطلق عليه نظرية الحالة النحوية The Case grammer عند G. J. Fillmore وهذه النظرية تقوم فى أساسها على أن التحليل النحوى الحقيقى للجملة هو ذلك التحليل الذى يكشف بصورة مقنعة عن مكونات Constituents كل جملة فى أعمق مستوى من مستويات التحليل النحوى أى يكشف عما أسماه بالحالات النحوية مثل الفاعل agent والأداة instrument والمكان place[١] .

ويصرح چون ليونز بأن الفعل يحتل مكان الصدارة بين الوحدات اللغوية الأخرى باعتباره عاملاً ومؤثراً حيث نجد أن كل فعل يعمل gaverns فى مجموعة من الحالات النحوية داخل التركيب العميق سواء أكانت هذه الحالات إجبارية obligatory أو اختيارية opitionul أو إجبارية واختيارية فى آن واحد حيث يظهر أثر هذا العمل على التركيب السطحى فى شكل كلمات أو عبارات تعمل عمل الفاعل أو المفعول أو غيرهما من الوظائف[٢] .

٦ - ترتبط نظرية العامل بمفهومها التقليدى بفكرة التكافؤ valency[٣] فى الدرس النحوى الحديث ، حيث تقوم هذه الفكرة على أساس من تصنيف الأفعال إلى نوعين - كما هو الحال فى نظرية العامل - متعدية Transitive ولازمة intransi-tive بحسب علاقة الفعل بالمسند إليه فى الجملة ، ولذلك يقول أحد الباحثين إن هذه الفكرة مستوحاة من الفكرة التقليدية للعامل[٤] .

---

(١) چون ليونز : نظرية تشومسكى اللغوية . ترجمةج دكتور حلمى خليل ، ص ٦٩ .

(٢) السابق ، ص ١٧٢ .

(٣) ترجم بعض الباحثين مصطلح Valency بقوة الكلمة بدلا من تكافؤ كما هو الحال فى الكيمياء العضوية التى انتقل منها إلى النحو . انظر :

- د. سيد حسن بحيرى : عناصر النظرية النحوية ص ٣ ،

- نظرية التعبية فى التحليل النحوى ص ١٨٣ وما بعدها .

(٤) انظر :

Jahn Lyons : Semantics V. 2 (pp. 486-488) .

خلاصة القول فى هذه النظرية - عندى - أنها نتاج جهد شاق ، حاول فيه علماء العربية الوصول إلى المعنى الدلالى فى النص اللغوى ، وقد قادهم ذلك إلى استنطاق النص بكل الوسائل والسبل ومحاولة الكشف عن العلاقات التحتية بين الوحدات اللغوية على مستوى التركيب ، وما هذه النظرية فى النحو إلا محاولة لفك رموز العلاقة بين هذه الوحدات للكشف عن الدلالة ، لذلك يقول أحد الباحثين «ومهما يكن رأى القدماء عن فكرة العمل ، أهى للمتكلم نفسه أم هى من مضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ كما يقول أبو الفتح، فإن العامل كان ولا يزال حجر الزاوية فى النحو العربى»[1] .

ثانياً: قضية التنازع فى العمل :

ضابط هذه القضية ، أن يتقدم فعلان متصرفان أو اسمان يشبهانهما أو فعل متصرف واسم يشبهه ، ويتأخر عنهما معمول غير سببى مرفوع ، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى[2] .

ويأخذ هذا الأسلوب فى اللغة العربية الصور التالية :

١ - العامل الأول + العامل الثانى + فاعل لكل من العاملين فى المعنى .

مثال ذلك : حضر وجلس الضيوف .

فالضيوف فاعل لكلا الفعلين فى المعنى .

٢ - العامل الأول + العامل الثانى + مفعول لكل من العاملين فى المعنى .

ومثاله : محمد قرأ وفهم الدرس

فالدرس مفعول لكل من العاملين السابقين .

٣ - العامل الأول + العامل الثانى + معمول يكون فاعلاً للأول مفعولاً للثانى .

ومثاله : أكرمنى وأكرمت محمداً .

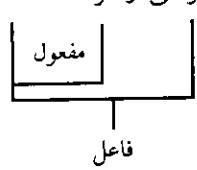

(١) د. عبده الراجحى : النحو العربى ، ص ١٤٩ .

(١) انظر : ابن هشام : أوضح المسالك ، جـ ٢ ، ص ١٦٤ .

- الصبان : حاشية الصبان ، جـ ٢ ، ص ٩٧ .

- الأشمونى : شرح الأشمونى ، جـ ١ ، ص ٣٥٠ .

٤ - العامل الأول + العامل الثانى + معمول يكون مفعولاً للأول ، فاعلاً للثانى .

تقول : أكرمت وأكرمنى محمد

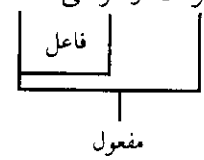

وقد ذهب الكوفيون إلى إعمال الفعل الأول ، ورأى البصريون إعمال الثانى ولكل فريق حجته ورأيه فى هذا الموضوع[١] .

ولما كانت الكلمة لا تشغل أكثر من وظيفة إعرابية فى جملتها[٢] ، أى لا تكون فاعلاً ومفعولاً فى آن ، اقتضى الأمر أن نبحث عن معمول للعامل المهمل من العاملين ، فإذا أعملنا الأول على رأى الكوفين جعلنا الثانى عاملاً فى ضميره، وإذا أعلنا الثانى جعلنا الأول عاملاً فى ضميره ، وبين إعمال الأول وإهمال الثانى أو إهمال الأول وإعمال الثانى، وما يترتب عليهما من الإضمار والإظهار والذكر والحذف تنشأ الأساليب التالية :

١ - إذا كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره أى لا يجوز حذفه كالفاعل ، فإنه يجب إظهار الضمير معمولاً للعامل المهمل . ففى جملة مثل : يكتب ويقرأ التلميذان ، عند إعمال الفعل الأول نقول : يكتب ويقرأان التلميذان ، وعند إعمال الثانى نقول يكتبان ويقرأ التلميذان ، وهذا لا يجيزه الكوفيون لأنهم يمنعون عود الضمير على متأخر فى اللفظ والرتبة فى هذا الباب ، بينما - يجيز ذلك البصريون قياساً على أبواب أخرى فى النحو العربى[٣] ، ويرى الكسائى وهشام والسُّهيلى وجوب الحذف تمسكاً بظاهر قوله :

تعفق بالأرطى لها وأرادها رجال فبذت نبلهم وكليب

فلم يقل فى أى من الفعلين تعفقوا أو أرادوا على الإضمار الظاهر بينما رأى الفراء أن العمل للعاملين معاً ، فى مثل هذا الأسلوب أى أنه إذا استوى العاملان فى

(١) انظر : ابن الأنبارى : الإنصاف ، جـ ٦ ، ص ٨٣ ، المسألة (١٣) .

(٢) انظر : سيبويه . الكتاب ، جـ ١ ، ص ٧٣-٧٤ .

(٣) انظر : ابن هشام : السابق ، ص ١٧٦ .

طلب المرفوع فالعامل لهما فلا إضمار ظاهر أو مقدر عنده ، وهو رأى حسن - فى نظرى- إذ المعنى واضح دون تقدير أو إظهار للضمير .

٢ - إذا كان مطلوب العامل فضله على مستوى التركيب السطحى والبنية العميقة فإنه لا يضمر فى الأول إن كان الطالب له الثانى ، نقول : كتبت وقرأت الدرس ولا نقول كتبته وقرأت الدرس ، ومررت ومربى محمد ولا تقول : مررت به ومر بى محمد أما قولهم :

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهاراً فكن فى الغيب أحفظ للعهد

حيث جاءت كلمة صاحب مرفوعة ، على أنها فاعل الفعل الثانى مع وجود الضمير فى الفعل الأول فذلك ضرورة عند الجمهور . أما إذا أعملنا الأول وأهملنا الثانى فإنه يجب ذكر الضمير فى الثانى معمولاً نقول : أكرمنى وأكرمته محمد ولا نقول : أكرمنى وأكرمت محمد بالرفع .

أما قول الشاعرة :

بعكاظ يعشى الناظرين إذا هم لمحوا شعاعه

برفع شعاعه فاعلاً ليعشى ، ولم تضمر فى لمحو فنقول : لمحوه فذلك ضرورة عند الجمهور وأجاز السيرافى حذفه .

٣ - إذا كان مطلوب الفعل المهمل خبراً لكان أو إحدى أخواتها أو مفعولاً لظن فإنه حينئذ لا يجوز حذفه لأنه عمدة فى الأصل ، ويجب ذكره مؤخراً إن كان الطالب له الأول تقول : كنت وكان محمد ناجحاً إياه

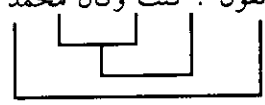

فلما أعمل الثانى فى ناجحاً أعمل الأول فى ضميره لاستكمال المعمولات .

ومثله فى : ظننى وظننت محمدا ناجحاً إياه

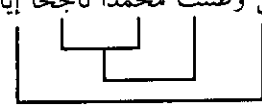

فظن الأولى تحتاج محمداً فاعلاً وناجحـاً مفعولاً ثانياً لأن المفعول الأول هو الياء ، ولذلك جعل ضمير محمد المستتر فاعلاً والضمير الظاهر مفعولاً ثانياً .

وإذا أعملنا الأول وكان الطـالب هو الثانى ، فإنه لا يضمر مؤخـراً بل يضمر بعد الفعل متصلاً أو منفصلاً ، فتقول :

ظننت وظننى إياه محمداً ناجحاً

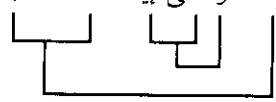

ويجوز ظننت وظننيه محمدا ناجحاً .

وفى هذا الأسلوب نوع مطـابقة بين مفعولى ظن إذ هما فى الأصـل مبتدأ وخبر ، ولذلك تراعى هذه المطابقة إذا اختلف الأسلوب من الإفراد إلى التثنية فإذا قلنا :

أظن ويظنانى زيداً ومحمداً ناجحين .

فإن زيداً المفعول الأول لظـن الأولى وناجحين المفعول الثانى والفاعل ضـمير مستتر تقديره أنا ، أما معمولات الفعل الثانى فـإن فاعله ألف الأثنين والياء مفعوله الأول ومن ثم فهو يحتاج إلى المفعول الثانى ، ولا يمـكن أن يكون ذلك المفعول ضميراً كالأسلوب السابق لأنه لو كان ضميراً مفرداً لطـابق مفعول ظن الأولى الذى هو خبره فى الأصل ، ولخالف مفعول ظن الثانـية الذى هو مثنى وعائد عليه الضمير ، وإذا جعلـناه مثنى فقلنا «إياهما» لخالف مفـعول ظن الأولى ومن ثم فقد جاءوا به ظاهراً فـى مثل هذا الأسلوب فقالوا :

أظن ويظنانى ناجحاً زيدا ومحمداً ناجحين

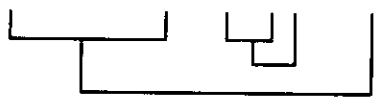

وذلك لاستكمال معمولى كلا الفعلين ، ولا تنازع فى هذه الحال .

٤ - إذا كان العامل من الأفعال التى تحتاج إلى ثلاثة مفاعيل وهى أعلم وأرى وما يعمل عملهما ، فـقد قاس المازنى وجماعة هذه الأفعـال على تلك المتعدية لمفـعولين نقول عند إعمال الأول :

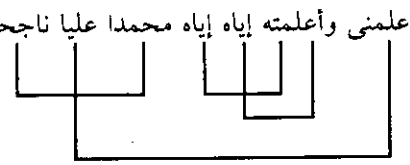

وعند إعمال الثانى نقول :

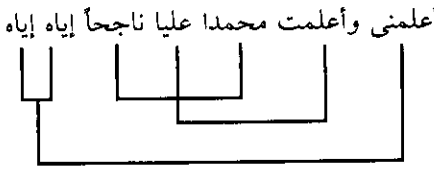

تلك هى قضية التنازع ، وقد أنكر ابن مضاء القرطبى بدءاً نظرية العامل ، ومن ثم فإن إنكاره هذا ينسحب بالتالي على هذه القضية ؛ لأنها تقوم فى أساسها على العلاقة بين العامل والمعمول ، غير أننى وجدته متردداً بين الرفض والقبول ، فهو لم يرفض هذا الباب كلية ولكنه رفض بعض أساليبه وأقر البعض ، والدليل :

١ - يقول فى معرض حديثه عن التنازع : «وأنا فى هذا الباب لا أخالف النحويين إلا فى أن أقول : علقت ولا أقول أعملت ، والتعليق يستعمله النحويون فى المجرورات وأنا أستعمله فى المجرورات والفاعلين والمفعولين ، نقول :

قام وقعد زيد فإن علقت زيداً بالفعل الثانى فيبين النحويين فى ذلك خلاف»[١] .

فهو بذلك لا يرفض هذا الباب جملة وتفصيلاً - كما صرح قبل ذلك - وإنما يريد أن يستبدل بمصطلح الإعمال مصطلح التعليق الذى ابتكره من قبل عبد القاهر الجرجانى .

٢ - انتصر ابن مضاء لرأى الكسائى الذى يجيز حذف الفاعل فى قولهم قام وقعد زيد ، إن كان زيد فى هذا التعبير هو فاعل قعد ، ويستدل على ذلك بآيات من الكتاب الكريم كقوله جل وعلاً : ﴿ **حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ** ﴾[٢] ، وقوله سبحانه ﴿ **عَبَسَ وَتَوَلَّىٰ أَن جَاءَهُ الْأَعْمَىٰ** ﴾[٣] ، وكذلك قول علقمة :

---

(١) ابن مضاء : الرد على النحاة ، ص ٩٤ .

(٢) سورة ص : الآية رقم ٣٢ .

(٣) سورة عبس : الآية رقم ١ ، ٢ .

تعفق بالأرطى لها وأرادها رجال فبذت نبلهم وكليب

وقول الآخر :

وكمتاً مدماة كأن متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

يقول: «فجرى لا فاعل لها ظاهراً ، فإما أن يكون محذوفاً وإما أن يكون مضمراً».

ثم يقول صراحة : «وأما أى الرأيين أحق - يقصد رأى الفراء والكسائى - فرأى الكسائى لأن غيره يقول : حذف الفاعل لا يجوز لأن الفاعل والفعل كالشىء الواحد فهما متلازمان فعلى هذا لا يجوز حذف الفعل وإبقاء الفاعل وهم يجيزونه»[1] .

فهو بذلك ينتصر لرأى قضية أنكرها بدءاً .

٣ - رجّح ابن مضاء رأى البصريين فى إعمال الثانى للجوار ، يقول : «ومذهب البصريين أظهر لأنه أسهل فإنه ليس إلا حذف ما تكرر فى الثانى ، أو إضماره على مذهبهم إن كان فاعلاً والتعليق بالأول فيه إضمار كل ما تكرر من متعلقات الأول فى الثانى وتأخير المتعلقات بالأول بعد الثانى» فهو بذلك يقر هذا الأسلوب ولم يرفض هذا الباب كما صرح من قبل .

٤ - ذهب ابن مضاء إلى أن كان وليس يمكن أن تكونا من العوامل المتنازعة، لأن كان -عنده - تجرى مجرى الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد ، وقد استشهد بقول الفرزدق :

إنى ضمنت لمن أتانى ما جنى وأبى فكان وكنت غير غدور

وكذلك ليس نقول لست وليس زيد قائماً ولست وليس زيد إياه قائماً[3] .

غير أن أسلوب كان فى قضية التنازع يمكن أن يقاس عليه لأن كان اتسع فيها وأضمر خبرها ، أما غيرها فالأفضل - عنده - أن يوقف على السماع من العرب فيه[4] .

٥- رفض ابن مضاء أسلوب التنازع فى الأفعال المتعدية إلى مفعولين وذلك فى باب ظن وأخواتها مثل قولهم : ظننت وظننى زيد شاخصا وظننت ظنني زيداً شاخصا وظننت وظنانى شاخصا الزيدين شاخصتين ، وكذلك الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل وهى : اعلم ، وأرى وأخواتهم ، مثل قولهم : أعلمت وأعملنيه أبا زيداً

(١) ابن مضاء : الرد ص ٩٥ .
(٢) السابق ، ص ١٠١ ، ١٠٢ .
(٣) السابق ، ص ١٠٠ .
(٤) انظر : السابق والصفحة .

عمرا منطلقاً ، على التعليق بالأول ، وأعلمت وأعلمنى زيدا عمراً منطلقا على التعليق بالثانى ، وفى التثنية : أعلمت واعلمانيهما أياهما الزيدين العمرين منطلقين وفى الجمع : أعلمت وأعلمونيهم اياهم الزيدين العمرين منطلقين .

إذا لا تقاس عنده هذه الأفعال بالأفعال المتعدية إلى مفعول واحد وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به واحد قياس بعيد لما فيه من الإشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم»[1] .

فهو بذلك يقر أسلوب التنازع إذا كانت العوامل المتنازعة من الأفعال التى تنصب مفعولاً واحداً ويرفض ما عداها . والرأى عندى فى هذه القضية يتخلص فى :

١ - لا يمكن بحال أن نتجاهل هذا الأسلوب كلية ، لشىء قد اكتنفه من الصعوبة والتعقيد أحياناً ، فقد ورد فى أعلى ما فى العربية من بيان فى القرآن الكريم[2] ، وفى الحديث الشريف وله نظائر فى كلام العرب شعراً ونثراً ، ولا يستطيع أحد أن يقدح فى مثل هذه الأساليب .

والبحث عن عناصر نظرية العامل فيها من قبل النحاة ، إنما هو بحث عن أوجه الإرتباط بينها ، والتى ببيانها يتضح المعنى ، ويظهر المقصود من التركيب ، ففى الآية القرآنية الكريمة ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ الفعل آتونى لا يكتمل معناه فى التركيب ولا يفهم إلا بإكتمال عناصره من فاعل ومفعول ، وفاعله الواو والمفعول قطرا والمعنى : آتونى قطرا ، والكلام نفسه فى الفعل : أفرغ ، ففاعله الضمير ، ومفعوله قطرا أيضاً والمعنى : أفرغ قطرا عليه ، ومن ثم فإن كلمة قطرا هى القاسم المشترك بين الفعلين ، فإذا عرفنا أن كلا الفعلين يعمل فى المعنى فى كلمة قطرا اتضح المقصود من الكلام ، والذى دعاهم إلى القول بالتنازع فى مثل هذا الأسلوب هو استكمال الوظيفة النحوية للعامل تبعاً لمقتضى الدلالة فى التركيب .

(١) السابق ، ص ٩٨ ، ٩٩ .

(٢) مما ورد منه فى القرآن الكريم ، قول الحق سبحانه : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ سورة النساء : الآية ١٧٦ ، وقوله جل ذكره ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ سورة الكهف : الآية رقم ٩٦ ، وقوله جل وعلا ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَه ﴾ سورة الحاقة : الاية رقم ١٩ ، وقوله ﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ﴾ سورة الجن : الآية رقم ٧ .

ويقال ذلك أيضاً فى بيت طفيل الغنوى :

وكمتاً مدماة كأن متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب[1]

فالفعل جرى يحتاج إلى فاعل لاستكمال الدلالة والوظيفة النحوية ، والفعل استشعرت يحتاج إلى فاعل ومفعول ، أما فاعله فضمير مستتر تقديره هى يعود على كمتاً فى أول البيت ، والمفعول لون . فأين فاعل الفعل جرى ؟ المعنى الدلالى يفرض «لون مذهب» فاعلاً للفعل ، غير أنه انتصب على المفعولية للفعل الثانى كما ورد فى الرواية ، ومن ثم فإن فاعل الفعل الأول ضمير يرجع إليه .

وكذلك فى قوله رجل من باهلة :

ولقد أرى تغنى به سيفانة تصبى الحليم ومثلها أصبانى[2]

فمناط البحث فى هذا الموضوع الدلالة ، ولذلك يقول سيبويه : «فالفعل الأول فى كل هذا معمل فى المعنى وغير معمل فى اللفظ والآخر معمل فى اللفظ والمعنى»[3] .

٢ - إذا كانت الدلالة واضحة فى هذا الأسلوب بغير غموض أو لبس ، فلا داعى للإضمار وما يؤدى إليه من تعقيد ، ففى قولنا قام وقعد الطلاب ، الدلالة واضحة، ولا داعى للقول : قام وقعدوا الطلاب على إعمال الأول ، أو قاموا وقعد الطلاب على إعمال الثانى ، وخصوصاً أن لهذا الأسلوب نظائر فى الكلام العربى .

أما إذا لم يكن التركيب واضح الدلالة ، فهنا لابد من توضيح المتعلقات لكل العوامل ولو بالإضمار ، لأن ذلك يساعد على وضوح الدلالة وإماطة اللبس ، ففى قول المرار الأسدى :

(١) الكمت جمع كميت والمقصود بها الخيل الشديدة الحمرة ، متونها : جمع متن وهو الظهر ، استشعرت : ليست منه شعاراً ، أو كأن شعرها لون الذهب ، وهو أقرب للمعنى المقصود .

(٢) يصف منزلاً خلا من أهله ، تغنى به : تقيم فيه ، سيفانة : الفتاة الممشوقة الشبيهة بالسيف فى إرهافه ، تصبى الحليم : تجعله صبياً .

(٣) سيبويه : الكتاب ، جـ ١ ، ص ٧٧ .

فـرد عـلـى الـفـؤاد هـوى عـمـيـداً وسـوئـل لـو يـبـين لـنـا الـسـؤالا

وقـد نـغـنـى بـهـا ونـرى عـصـورا بـهـا يـقـتـدنـنـا الخـردَ الخـدالا

الخرد الخدالاً لا تتعلق بالفعل نرى علـى أنها مفعوله ، وهو ما وردت به الرواية ، ويكون المعـنى : نرى الخرد الخدالا يقتـدننا بها عصـوراً ، وبهذا يستكمـل الفعل الثانى معمـوليه من فاعل ومفعول ، ففـاعله نون النسوة ، ومفعولـه نا الدالة على المفعولية لو لم يضمر لكان التركيب: بها يقتادنا الخردَ الخدالا. فأين فاعل يقتاد ؟

الفعل يقتاد بصيغته يدل على الفاعـل الغائب ويكون التقدير يقتاد هو . وفى ذلك ما فيه من الغموض واللبس فى التركيب . .

٣ - لا شك أن عنـاية النحويين الـفائقة باستـكمال المعمـولات لعواملها - فـى بعض الأساليب - أدى بهم إلى اختلاف أساليب غاية فى التعقيد والغموض ، ولا يمكن بحال من الأحوال أن يـنطقها عربى بطبعـه وسليقته ، من ذلك مثـلاً كلامهم فى تنازع العوامـل المتعدية إلى ثلاثة مفـاعيل وهى أعلم وأرى وأخواتهـما ، ففى هذا الأسلوب من التعقيد والغموض ما هو قمين بالإستغناء عنه تماماً ومن ذلك قولهم : أعلمنـى وأعلمته إياه إياه زيـد عمراً قائماً عـند إعمال الأول ، وعند إعمـال الثانى يقولون : أعلـمنى وأعلمت زيداً عمراً قائـماً إياه وأعلمت وأعلمـنى زيد عمراً قائماً إياه إياه[1].

وجاءوا بالضـمير مكرراً لاستـكمال المعمولات لا أكـثر ، فى حين أننى لـو قلت أعلمت وأعلمنى على محمدا ناجحا ، لكان المعنى واضحاً دون حاجة إلى استكمال المعمولات التى لجأ إليها النحويـون ، إذ المقصود تبادل الإعلام بين المتحدث وعلى فى الأخبار عن نجاح محمد وذلك واضح .

كذلك فى بـاب كان وظن حين يضمـرون المعمول مؤخراً إن كـان منصوباً متـعلقاً بالأول فيقولون كنت وكان زيد صديقاً إياه ، وظننى وظننت زيداً قائماً إياه .

والعبارة واضحة الدلالة دون ذكر للضمير مؤخراً إذ فيها ما يدل عليه فإذا حذف كان محذوفاً لدليل .

(١) انظر : الأشمونى : شرح الأشمونى . المجلد الأول ، ص ٣٦٢ .

ثالثاً: الاشتغال والتقدير:

حقيقة هذا الأسلوب أن يتقدم اسم ، ويتأخر عنه فعل ، هذا الفعل يعمل فى ضمير الاسم المتقدم أو ملابسه ، ولو حذف ذلك الضمير لا نتصب الاسم السابق بالفعل المتأخر على المفعولية[1] .

يقول ابن عقيل : «أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل وقد عمل فى ضمير ذلك الاسم أو فى سببيه ، وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق»[2] .

نقول : الكتابُ قرأه ، ، والقلمُ اشتريته .

فالكتاب بالنصب فى الجملة الأولى مفعول به منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور بعده؛ لأن الفعل المذكور اشتغل عن العمل فى الكتاب بالعمل فى ضميره، وقرأنه فعل، وفاعل ، ومفعول ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة ، وهكذا فى الجملة الثانية.

ومن قبيل ذلك قول الحق تبارك وتعالى : ﴿ **وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ** ﴾[3] ، وعلينا أن نلاحظ أن النصب فى هذا الباب لا يلازم الاسم المتقدم إلا فى حالة واحدة تلك هى إذا تقدم عليه أداة تختص بالدخول على الأفعال كأدوات الشرط، فلنا أن نقول فى الجملتين السابقتين : الكتاب قرأته والقلمُ اشتريته على أن تعرب كلمة الكتاب مبتدأ والجملة بعده فى محل رفع خبر وكذلك القلم .

ومن الرفع قوله جل ذكره ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا**﴾[4] ، وكذا قوله جل وعلا : ﴿ **الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ** ﴾[5] .

السارق فى الآية الأولى مبتدأ مرفوع وعلامة الرفع الضمة الظاهرة والسارقة معطوف عليه ، والفاء داخلة على الخبر لأن الجملة تشبه جملة الشرط فى العموم ففيها (ال) التى بمعنى الاسم الموصول فكأن المعنى ، الذى يسرق والتى تسرق ، ومن هنا كان العموم

(١) انظر الخضرى : حاشية الخضرى جـ١ ص ١٧٢ .

(٢) ابن عقيل : شرح ابن عقيل جـ١ ص ٥١٧ .

(٣) النحل آية (٥) ، وانظر : الفراء : معانى القرآن جـ٢ ص ٩٥ ، ٩٦ .

(٤) المائدة آية (٣٨) .

(٥) سورة النور : آية (٢) .

الذى سوّغ دخـول الفاء على الخـبر الطلبى ، غـير أن الخبر عنـد سيبويه فـى هذه الآية محذوف لأن الجملة الخبرية لا يصح الإخبار بها فهو يقدر الخبر «فيما يتلى عليكم السارق والسارقة أو فيما فرض عليكم[1] .

أما إذا جاء الاسـم المشغول عنه بـعد أداة اختصت بالـدخول على الأفعال فـيجب نصبه، ومنه قول الشاعر :

لا تجـزعـى إن مـنـفـسـا أهـلـكـتـه فـإذا هلـكـت فـعنـد ذلـك فـاجزعـى

فكلمة «منفسـاً فى البيت مفعول به لفعل محذوف يفـسره المذكور ، والتقدير : إن أهلكت منفسا فلا تجزعى ، وهذه رواية سيبويه وجمهور البصريين ، وقد روى الكوفيون هذا البيت بـالرفع : لا تجزعى إن منفس أهلـكته ، وفى هذه الحال تعرب كلـمة منفس فاعل لـفعل محـذوف يفسره المذكـور والتقديـر : إن هلك منفـس أهلكتـه وعلى رأى الكوفيين فى إجـازة وقوع الجملة الإسمية بعد إن الـشرطية فإن كلمة منفـس تعرب مبتدأ والجملة بعدها خبر .

فإذا تقدم عـلى الاسم المشغول عنه فـى هذا الأسلوب ، أداة تختص بالـدخول على الأسماء ، وجب الرفع ، وذلك كإذا الفجاءية ، نقـول : خرجت فإذا الشمس يحجبها السحاب ، وكذلك إذا توسط بين المشغول عنه والمـشغول ، أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كأدوات الشرط والاستفهام ، وما النافية ، نقول : محمد إن قابلته فاكرمه ، فكلمة محمد بالـرفع مبتدأ ولا يجب أن تنصب عـلى المفعولية ، ؛ لأن ما بعـد إن الشرطية لا يعمل فيما قبلها .

أما إذا جاء التركيب على هذا النمط :

جملة فعليـة + عاطف + المشغول عنه بحيث لا يفصـل بين العاطف والاسم ، فإن النصب هو المختار ، نقول :

جاء محـمد وعلياً قابـلته ، على أساس أن عـليا مفعول بـه لفعل محذوف يـفسره المذكور بعده ، والجملة الفعلية معطوفة عـلى الجملة السابقة ، وتكون الواو لعطف الجمل وليس لعطف المفردات .

فلو فصل بين العاطف والاسم كان الرفع الأرجح مع إجازة النصب .

(١) انظر : مكى القيسى : شكل إعراب القرآن ، جـ ١ ، ص ٢٢٧ .

نقول : جاء محمد وأما علياً فقابلته .

فإذا جاء بعد الاسم المشغول عنه فعل دال على الطلب كالأمر والنهى والدعآء جاز النصب والرفع والأول الأرجح على اعتبار أن الإخبار بالجملة الطلبية ضعيف .

نقول : محمد رحمه الله ، وعليا لا نظلمه .

رفض ابن مضاء القرطبى كل هذه الأساليب التى صاغها النحويون فى هذا الموضوع ، وارتضى طريقة اتخذ فيها الضمير أساساً لظاهرة الإعراب ، يقول : «إن كان العائد على الاسم المقدم قبل الفعل ضمير رفع فإن الاسم يرتفع كما أن ضميره فى موضع رفع ولا يضمر رافع كما لا يضمر ناصب ، إنما يرفعه المتكلم وينصبه إتباعاً لكلام العرب ، وذلك كقولك أزيد قام ، وقال الله تعالى : ﴿قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾[1] ، وقولنا إنه تارة منصوب على أنه غير مبتدأ ، وتارة مرفوع على أنه مبتدأ ، فلا منفعة فى ذلك ، وقال تبارك وتعالى : ﴿أَفَرَأَيْتُم مَّا تُمْنُونَ أَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ﴾[2] فأنتم فى موضع رفع ، وكذلك أزيد ضرب أبوه عمرا ، وكذلك أزيد ضُرِب وأزيد ذهب به لأنه فى موضع رفع ، وكذلك أزيد مر بغلامه ، وقال عدى بن زيد فى الأمر :

أرواح مودِّع أم بكور أنت فانظر لأى ذاك تصير

فإن عاد عليه ضميران ، أحدهما فى موضع مرفوع والآخر فى موضع منصوب أو أحدهما متصل بمرفوع والآخر متصل بمنصوب كقولك : أعبدَ الله ضرب أخوه غلامه ، لك فى عبد الله الرفع والنصب ، إن روعى المرفوع رفع ، وجعل المنصوب كالأجنبى وإن روعى المنصوب نصب»[3] .

ولنا على ذلك ملاحظات نوجزها فى :

١ - ما اقترحه ابن مضاد لدراسة هذا الأسلوب على أساس من الضمير غير كاف لتوضيح مسائل كل هذا الموضوع وأساليبه ، وقوله «زيد قام» دليلاً على ما أراد لا يحتمل إلا الرفع ، وهو تركيب بعيد عن مسألة الاشتغال ، فزيد مبتدأ عند البصريين والجملة الفعلية بعده فى محل رفع خبر .

(١) سوة يونس الآية رقم (٥٩) .
(٢) سورة الواقعة الآية رقم (٥٩) .
(٣) ابن مضاء : الرد ، ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل على فعله فى مثل هذا التركيب تمسكاً بقول الزباء :

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلا يحملن أم حديدا

فمشيها - عندهم فاعل لوئيد ، إذ لا تكون مبتدأ لعدم وجود خبر لها وقدر البصريون الخبر بقولهم : يظهر وئيدا أو يكون وئيدا .

٢ - يقوم باب الإشتغال عند النحويين على أساس من التقدير ، وقد طرح ابن مضاء القرطبى مسألة التقدير تماماً وذلك طبقاً لما يؤمن به من المبدأ الظاهرى ، وقسم المحذوف المقدر إلى ثلاثة أقسام هى :

أ - محذوف معلوم لدى المخاطب ولا يتم الكلام إلا به ، وذلك «كقولك لمن رأيته يعطى الناس : زيداً أى أعط زيداً» ، ومنه قوله تعالى ﴿ **وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا** ﴾[١] ، وقوله تعالى : ﴿ **وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ**﴾[٢] .

ب - محذوف يكون الكلام تاماً بدونه ، ويقصد بهذا النوع الحذف الداخل فى باب الاشتغال[٣] .

جـ - محذوف يؤدى إظهاره إلى تغير المعنى، ويقصد به التقدير فى باب النداء، وباب نصب الأفعال المضارعة بعد الفاء والواو كما فى قوله «ما تأتينا فتحدثنا» .

وقد تبرم ابن مضاء القرطبى من كل ذلك ونادى بطرحه من النحو العربى جملة وتفصيلاً ، والتقدير - فى نظرى - ينقسم إلى قسمين :

أ - تقدير يفرضه النص وتمليه الدلالة ، وهذا لابد منه ، إذا لا يكتمل التركيب اللغوى إلا به ، وبدونه تتمزق الفكرة وتفسد وحدة الموضوع ، ومن هذا حديث المفسرين والنحويين عن إذ «فى القرآن الكريم التى تحتاج إلى متعلق تتعلق به لتكتمل الدلالة ، كما فى قوله جل ذكره ﴿ **وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا** ﴾[٤] ، وقوله جل ذكره : ﴿ **وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً** ﴾[٥] وكذلك: ﴿ **وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ** ﴾[٦] ، يقول الفراء فى معانى القرآن «وأين جواب إذ وعلام عطفت» ؟ .

(١) سورة النحل : الآية رقم ٣٠ .
(٢) سورة البقرة : الآية رقم ٢١٩ .
(٣) انظر : ابن مضاء : الرد . ص ٧٨ ، ٧٩ .
(٤) سوة البقرة : الآية رقم ٧٣ .
(٥) سورة البقرة : الآية رقم ٥١ .
(٦) سورة البقرة : الآية رقم ٥٠ .

ثم يجيب أن لا جواب معها ظاهر والمعنى على إضمار «واذكروا إذ أنتم أو إذ كنتم فاجتزىء بقوله «اذكروا فى أول الكلام ثم جاءت إذ بالواو مردوده على ذلك»[1] .

ومثل ذلك فى القرآن الكريم ﴿ . . . . وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ﴾[2] ، وكذلك ﴿ . . . وَنُوحًا إِذْ نَادَىٰ مِن قَبْلُ ﴾[3] ، ﴿ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾[4] ، وفى كل ذلك يجب التقدير ليكتمل المعنى وتتضح الدلالة ، ويكون ذلك بمعونة السياق المقالى أو المقامى .

ب - تقدير لا يقبله الذوق اللغوى ولا يقره الطبع السليم ، وإنما جاء به النحويون بغية البحث عن العامل، واستقامة القاعدة وإطرادها وذلك كثير فى أبواب النحو العربى.

ومنه قولهم إن أفعل التفضيل لا تعمل فى المفعول المطلق ، ومن ثم فقد بحثوا عن العامل فى المفعول المطلق فى قول الشاعر :

أما الملوك فأنت اليوم ألأمهم لؤماً وأبيضهم سربال طباخ

فكلمة لؤما ، مفعول مطلق لكن العامل فيها ليس ألأمهم لأنها افعل تفضيل ، ولذلك قالوا إن العامل محذوف ، والتقدير «أنت اليوم ألآمهم تلؤم لؤما»[5] ، ولا اعتقد أن هذا التقدير يقره ذوق لغوى أو طبع سليم ، ومنه أيضاً إعرابهم لكلمة عالم فى عبارة مثل : أما زيد فعالم ، حيث يقولون إن الفاء واقعة فى جواب شرط مقدر، وعالم خبر مرفوع بالضمة الظاهرة ، والتقدير مهما يكن من شىء فزيد عالم، ولا نرى سبباً لهذا التقدير عندهم إلا اقتران كلمة عالم بالفاء حيث الاقتران يؤذن بوجود الشرط ولذلك بحثوا عنه وقدروا أسلوبه[6] .

(١) الفراء : معانى القرآن ، جـ ١ ، ص ٣٥ ، ص ٦١ وما بعدها .

(٢) سورة الأعراف : الآية رقم ٧٣ .

(٣) سورة الأنبياء : الآية رقم ٧٦ .

(٤) سورة البقرة : الآية رقم ٦٠ . يقول الفراء فى هذه الآية «معناه والله اعلم - فرضب فانفجرت ، فعرف بقوله : فانفجرت أنه قد ضرب ، واكتفى بالجواب لأنه قد أدى المعنى» معانى القرآن ١/ ٤٠ .

(٥) انظر : هامش ابن عقيل ، جـ ١ ، ص ٥٥٨ .

(٦) انظر : مكى القيسى : شكل إعراب القرا ، جـ ١ ، ص ٤٢ . فى حديثه عن قوله جل شأنه ﴿ وإياى فارهبون﴾ .

ومهما يكن من قول فى هذه القضية فإنه لا يمكن طرحها من الدرس النحوي ، وهو ما صرح به أستاذنا الدكتور عبده الراجحى حيث يقول «وقضية العامل تقدونا إلى قضية التقدير التى لقيت نقداً عنيفاً من الوصفين ثم عادت الآن لتكون شيئاً مقرراً ومؤكداً فى التحليل النحوى عند التحوليين بل إنهم يرون أن هناك قواعد نظمية كلية universal يمكن أن تفهم على ضوئها الظواهر المشتركة فى اللغات»[1] .

٣ - حديث النحويين فى مسألة الاشتغل ، يقوم على التحليل العميق للتركيب اللغوى ومراعاة البنية النحية التى لا يمكن أن يستغنى عنها باحث عن الدلالة أس الدرس النحوى ، وهو ما ينادى به المحدثون من علماء اللغة ، ومن ثم فإن دراسة النحويين القدماء لهذه القصة جاء متفقاً فى كثير من جوانبه مع الدراسات اللغوية الحديثة .

(١) د. عبد الراجحى : الدرس النحوى ، ص ١٥٠ .

نتائج البحث

بعد هذا العرض ، يمكن لنا أن نرصد أهم النتائج التى أسفرت عنها ، هذه الدراسة فى النقاط التالية :

١- لقد شعر النحويون منذ فجر الدراسة النحوية ، بما خالط هذه الدراسة من صعوبة فى التركيب ولبس فى التعبير ، وإغراق فى التقدير والتأويل بحثا عن استقامة القاعدة من جانب وتأثرا ببعض العلوم الأخرى والحضارات الوافدة من جانب آخر ، جعلت الكثيرين يضيقون بهذا العلم وقواعده ، الأمر الذى دفع بعض النحويين للبحث عن سبل للخروج من هذه المشكلات ، فكانت تلك المختصرات والمقدمات النحوية التى عدّها بعض الدارسيين تجديدا فى النحو العربى . والحق أن هذه المختصرات والمقدمات ، لم تكن سوى إعادة تبويب النحو العربى بطرق خاصة ، تتسم بالتقديم والتأخير ، والزيادة والحذف لا أكثر الفرض منها تيسير النحو على الدارسين والناشئة ، ومن ثم كان هدفها التعلم والتعليم ، فلا غرو ألا نجد أيا من هذه المحاولات التجديدية - فى نظر البعض - قد اقترب من أصول النظرية النحوية وحاول معالجة هذه المشكلات من هذا المنطلق .

٢- تعد محاولة ابن مضاء القرطبى المحاولة الوحيدة التى سلك فيها صاحبها طريقا يختلف عن سابقيه ، حيث نظر فى أصول النظرية النحوية وحاول محاولة جادة قراءة هذه النظرية قراءة تختلف عن تلك المحاولات السابقة ، فناقش الأصول والمبادئ النظرية للنحو العربى فى ضوء أصول ومبادئ جديدة لم يسبق إليها ، وإن كانت محاولته هذه تحمل بذور المغرب العربى الذى ينتمى إليه من ناحية والمبدأ الظاهرى الذى يدين به من ناحية ثانية .

٣- كان لهذه المحاولة المضائية أثر كبير فى الدراسات النحوية حيث فتحت الباب واسعاً أمام الباحثين والدارسين من النحويين واللغويين فلفتت أنظار هؤلاء إلى أن النحو العربى يحتاج إلى قراءة جديدة تعنى أول ما تعنى بأصول النظرية ، لا بإعادة الترتيب والتنسيق بين أبواب النحو العربى .

٤ - قامت محاولة ابن مضاء القرطبى فى أساسها على إلغاء نظرية العامل وما ترتب عليها من مسائل ذات صلة وثيقة بها كمسألة التنازع فى العمل والاشتغال والتقدير .

غير أن ابن مضاء لم يكن محقاً فى كل ما ذهب إليه فى هذه المسائل وخصوصا محاولته إلغاء نظرية العامل تماماً من الدرس النحوى ، والدليل :

أ - أن نظرية العامل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بما دعا إليه النحويون فى الدرس اللغوى الحديث ، أى أن الدراسة اللغوية الحديثة ، عادت لتؤكد صدق ما ذهب إليه القدماء فى نظرية العامل ، فالنحو التحويلى يقوم على أساس من ربط البنية السطحية بالبنية التحتية فى التركيب اللغوى وهو ما تنادى به نظرية العامل فى أساسها وتعتمد عليها .

ب- ترتبط نظرية العامل بمفهومها القديم مع كثير من النظريات اللغوية الحديثة ومن بينها نظرية الحالة النحوية The case grammar ، وكذلك فكرة القوة valencay حيث تقوم هذه الفكرة على أساس من تصنيف الأفعال بحسب قوتها إلى نوعين ، متعدية transitive ولا زمه intransitive وهو أساس نظرية العامل .

جـ- لا يمكن بحال من الأحوال أن نرفض أساليب عربية صحيحة وردت فى أعلى ما فى العربية من بيان ، فى القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربى فى عصور ازدهاره وقوته كأسلوب التنازع الذى رفضه ابن مضاء لأجل رفضه لنظرية العامل .

أما الأساليب النحوية التى وردت فى هذه المسألة ، بما فيها من إضمار ، وحذف وزيادة وتقدير ، تنحرف بها عن الأساليب العربية الصحيحة التى يقبلها الطبع العربى السليم، فقد كان ابن مضاء محقاً فى رفضها وتنحيتها جانبا من الدراسة النحوية، وذلك من مثل دراستهم للأفعال التى تنصب ثلاثة مفاعيل (أعلم وأرى وأخواتهما)، وقولهم لاستكمال المعمولات: أعلمنى وأعلمت زيدا عمرا قائما إياه إياه ، أو أعلمت وأعلمنى زيد عمرا قائما إياه إياه .

٥- رفض ابن مضاء القرطبى مسألة الاشتغال لما تجره فى النحو العربى عن تقدير للمحذوفات ، وهذا مبدأ غير مقبول لأن كثير من هذه الأساليب لا تكتمل تركيباتها اللغوية ودلالاتها المقصودة إلا بهذا التقدير وهو ما يؤكده كثير من الباحثين المحدثين .

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية :

١ - الآمدى ، سيف الدين أبو الحسن على : الإحكام فى أصول الأحكام . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م .

٢ - ابن الأنبارى ، كمال الدين أبو البركات : الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين . المكتبة العصرية . صيدا . بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٣- ابن جنى ، أبو الفتح عثمان : الخصائص . تحقيق محمد على النجار . الهيئة المصرية العامة للكتاب . الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٤ - ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله . شرح الألفية . تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد . منشورات المكتبة العصرية . صيدا . بيروت ط الثانية .

٥ - ابن مضاء القرطبى : الرد على النحاة . تحقيق د. شوقى ضيف . دار المعارف ط الثانية .

٦ - ابن هشام ، جمال الدين الأنصارى : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . المكتبة العصرية . صيدا . بيروت . ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

٧ - ـــــــــــــــــــ : مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب . حققه وخرجه شواهده د. مازن المبارك ومحمد على حمد الله . دار الفكر . ط الثانية ١٩٦٩م .

٨ - أبو حيان التوحيدى : الإمتاع والمؤانسة . صححه وضبطه وشرح غريبه أحمد أمين وأحمد الزين . منشورات دار مكتبة الحياة .

٩ - أبو سعيد السيرافى ، الحسن بن عبد الله : أخبار النحويين البصريين . تحقيق طه الزينى ، ومحمد عبد المنعم خفاجى . القاهرة : مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى . ط الأولى . ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .

١٠ - أبو الطيب اللغوى ، عبد الواحد بن على : مراتب النحويين . دار نهضة مصر للطباعة والنشر . ١٩٧٤م .

١١ - أحمد كشك (دكتور) : من وظائف الصوت اللغوى ، محاولة لفهم صرفى ونحوى ودلالى . ط. الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

١٢- الأشمونى : شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك . دار إحياء الكتب العربية .

١٣- تمام حسان (دكتور) : اللغة العربية ، معناها ومبناها . الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٧٣م .

١٤- جون ليونز : نظرية تشوسكى اللغوية . ترجمة د. حلمى خليل . ط. الأولى ١٩٨٥ . دار المعرفة الجامعية .

١٥- حلمى خليل (دكتور) : العربية والغموض ، دراسة لغوية فى دلالة المبنى على المعنى . ط . الأولى . دار المعرفة الجامعية ١٩٨٨م .

١٦- الخضرى ، الشيخ محمد الدمياطى : حاشية الخضرى . مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى . ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م .

١٧- الرضى ، الاسترآباذى ، رضى الدين محمد بن الحسن : شرح الرضى على الكافية . بيروت . دار الكتب العلمية .

١٨- الزبيدى ، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسى : طبقات النحويين واللغويين تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة . دار المعارف . ١٩٧٣م .

١٩- الزجاجى ، الإيضاح فى علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، ط المدنى ١٩٥٩م .

٢٠- سعيد حسن بحيرى (دكتور) : عناصر النظرية النحوية فى كتاب سيبويه . محاولة لإعادة التشكيل فى ضوء الإتجاه المعجمى الوظيفى . مكتبة الأنجلو

المصـــرية . ط الأولى . ١٩٨٩م .

٢١- ـــــــــــــــــــــ : نظرية التبعية فى التحليل الـنحوى . مكتبة الأنجلو المصرية . ١٩٨٨م .

٢٢- سيبويـه ، أبو بشر عمرو بـن عثمان : الكتـاب تحقيق وشرح عبـد السلام هارون الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩م .

٢٣- السيـوطى ، جـلال الـدين : الأشباه والنـظائر فى النـحو العربى . دار الـكتب العلمية . بيروت .

٢٤- ـــــــــــــــــــــ : بغية الوعاة فى طبقات اللغويـن والنحاة . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار السعادة . ١٣٢٦ هـ .

٢٥- عـبد القاهـر الجرجانى : دلائـل الإعجاز . تصحـيح وتعليق السيد مـحمد رشيد رضا . دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت .

٢٦- عبد المتعال الصعيدى : النحو الجديد ، القاهرة . دار الفكر العربى ١٩٧٤ .

٢٧- عبده الراجحى (دكتور) : النحو العربى والدرس الحديث . بحث فى المنهج مطبعة دار نشر الثقافة ١٩٧٧م .

٢٨- عباس حسن : النحو الوافى . دار المعارف . ط. الخامسة .

٢٩- الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد : معانى القرآن . إعداد ودراسة إبراهيم الدسوقى عبد العزيز ط. الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

٣٠- كمال محمد بشر (دكتور) : دراسات فى علم اللغة . القسم الثانى . دار المعارف بمصر ط. الثانية . ١٩٧١م .

٣١- محمد حـماسة عبد اللطـيف (دكتور) : العلامـة الإعرابية فى الجملـة بين القديم والحديث . دار الفكر العربى .

٣٢- محمود فـهمى حجازى (دكتـور) : البحث اللغوى . دار غـريب للطباعـة والنشر والتوزيع . القاهرة .

٣٣- مصطـفى حميده (دكـتور) : نظام الارتباط والـربط فى تركيـب الجملة العـربية . الشركة العالمية للنشر لونجمان ١٩٩٧م .

٣٤- مكى ابن أبى طالب القيسى : مشكل إعراب القرآن . تحقيق ياسين محمد السواس . ط. الثانية . دار المأمون للتراث . دمشق .

ثانيا: الدوريات :

١- سلسلة اللسانيات . أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية . تونس .

٢- المجلة العربية للعلوم الإنسانية . العدد العاشر . المجلد الثالث ١٩٨٣ . الكويت .

ثالثا: المراجع الأجنبية :

- Crystal David : linguistics . Penguin Books London .

- Frank palmer : crammer .. pelican Books London. 1976.

- John Lyons : Semantics .Cambridge university Press London. 1977. Two vols .

- Leech Geoffrey: semantics. pelican Books London. 1976.

- Neil smith and deirdre : wilson Modern linguistics.

- Parveen Adams : language in thinking.